

سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص وأثرها على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية للفترة (1990-2021) -

Investment policies in Algeria between the public and private sectors and their impact on economic growth -Standard study for the period (1990-2021). -

د. عبابو الطيب¹

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم -الجزائر

ababoutayeb@hotmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/03

تاريخ القبول: 2023/01/21

تاريخ الاستلام: 2022/12/13

ملخص:

يحتل الاستثمار مكانة هامة في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي الجزائر هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاصة مع مرور الزمن بالرغم من التزايد الغير متكافئ في الفترة (1990-2019) حيث كانت الهيمنة للاستثمار الحكومي، وهذا ما يفسر أن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار الخاص، وأن تأثيرهما ايجابي لكن طويل الأجل يصل إلى 10 سنوات، ومع ذلك فإن هناك إمكانية تكامل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في المدى القصير وبالتالي إمكانية مساهمة هذا التكامل في تسريع عجلة النمو الاقتصادي خاصة بعد مراجعة الفروقات الترابطية بين المتغيرين وتصحيح توجهات كل قطاع بدقة ورسم علاقة شفافة وواضحة بين المتغيرين برسم دقيق لدور كل من القطاعين وفعاليتهم في السياسة الاستثمارية ككل خاصة بعد ظهور بوادر سياسة استثمارية جادة للفترة ما بعد العام 2021.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الاستثماري، الاستثمار الخاص، النمو الاقتصادي .

Abstract:

Investment occupies an important place in achieving economic growth, and in Algeria there is a co-integration relationship between government investment spending and private investment with the passage of time despite the uneven increase in the period (1990-2019) when the dominance was for government investment, and this explains that the impact of investment government spending On economic growth is greater than the impact of private investment, and their legacy is positive, but long-term up to 10 years. Nevertheless, there is a possibility of integration between government investment spending and private investment in the short term, and thus the possibility of this integration contributing to accelerating economic growth, especially after reviewing the correlational differences between the two variables Accurately correcting the directions of each sector and drawing a transparent and clear relationship between the two variables by drawing an accurate drawing of the role of each of the two sectors and their effectiveness in the investment policy as a whole Especially after the emergence of signs of a serious investment policy for the period after 2021.

Key words: Government investment spending, private investment, economic growth.

مقدمة:

تعد الجزائر من الدول القلائل التي تخلصت نهائيا من المديونية الخارجية التي شكلت عبأ على استغلال مواردها ومؤثرا في قراراتها الاقتصادية، كما تتوفر على منشآت قاعدية تمكنها من بناء مسار اقتصادي بأريحية نسبية حيث يبقى الرهان الكبير في إعطاء دفع قوي للنمو الاقتصادي بتعزيز قدراته الإنتاجية والتخلص من التبعية الخارجية، ويبقى الاقتصاد الجزائري ينتهج سياستين متزامنتين للاستثمار، من جهة تنفق الحكومة أموال هائلة من ميزانية الدولة في شكل برامج ومشاريع استثمارية تشمل مختلف القطاعات العامة للدولة وقد توسع هذا الإنفاق بصفة كبيرة في العشرينية الأخيرة نتيجة إطلاق برامج حكومية ضخمة في إطار مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، ومن جهة ثانية تقوم بتشجيع الاستثمار الخاص ككل (محلي أو أجنبي) من خلال أدوات التشجيع والتحفيز المالية منها والضريبية وحتى الإدارية وغيرها من عوامل إتاحة الفرص أمام المستثمرين الخواص لتسهيل إقامة مشاريعهم وأفضل دليل على المضي الجاد في سبيل تحقيق هذه السياسة هي خلق هيئات ومؤسسات وصناديق مالية لدعم الاستثمار الخاص كالوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، صناديق دعم الشباب على غرار "اونساج" و"اونجام" و"كناك"، فكلها أدوات فعلية لتسهيل إنشاء المؤسسات وبالرغم إلى ما تبذله الحكومة من مجهودات مالية وإدارية في سبيل زيادة حجم الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص إلا أن مستوى تأثير هذين العاملين في إنعاش النمو الاقتصادي ودعمه لم ترقى بعد إلى المستوى الذي تطمح إليه الدولة الجزائرية ليصبح الاستثمار قاطرة حقيقية وفعالة للنمو الاقتصادي ولهذا وجب دراسة هذين العاملين (الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص) بشكل أكبر وتقييم تأثير كل منهما على النمو الاقتصادي بما يسمح مستقبلا من القضاء على الاختلالات التي تحول من دون لعب هذين العاملين لدورها بشكل أكثر نجاعة وفعالية على زيادة النمو الاقتصادي.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى أثر سياسي الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2021)؟

فرضيات البحث:

- ✓ يمكن النظر إلى العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وسياسة الاستثمار الخاص على أنها علاقة تكاملية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ يتأثر النمو الاقتصادي بإيجابية أكبر من خلال تنفيذ الإنفاق الحكومي الاستثماري مقارنة بالاستثمار الخاص في المدى الطويل وال المدى القصير.

أهمية البحث:

تمثل أهمية الموضوع في تحليل ودراسة العلاقة بين السياسات الاستثمارية المنتهجة (الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص) حيث تبذل الحكومة جهودا كبيرة في سبيل تحسين كفاءتها ونجاعتها الاقتصادية من خلال انعكاسات أثرها على النمو الاقتصادي باعتبار الاستثمار من أهم العوامل المحركة له، لكن الواقع الاقتصادي لا يعطي مؤشرات أكثر تفاؤلية، حيث يعاب على الحكومة زيادة الإنفاق السنوي وإطلاق برامج الاستثمارات الحكومية بتكاليف ضخمة من إيرادات الدولة، وفي المقابل تطبق سياسات استثمار من أجل تقليص تبعية الاقتصاد للمحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة حجمه في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يعقد العلاقة بينهما بحيث يستدعي هذا الوضع إلى إعادة التفكير في علاقة هاتين السياستين ببعضهما و إعادة النظر في مكونات وفعاليتها من أجل الوصول إلى أكثر نجاعة اقتصادية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز الأهداف التالية:

- ✓ الهدف الأول هو الإجابة على الإشكالية المطروحة لبحثنا هذا والمتمثلة في معرفة مدى أثر سياسي الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ✓ يهدف بحثنا هذا أيضا إلى معرفة مدى تطور الاستثمار الخاص مقابل الاستثمار الحكومي وأثر كل منهما على الناتج المحلي،
- ✓ يهدف هذا البحث إلى معرفة توجهات الاستثمار وتقييم مساره التطوري من أجل إعداد سياسات إستراتيجية مستقبلية أكثر نجاعة وفعالية.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الإحصائي القياسي في الدراسة التطبيقية من معالجة موضوع البحث، وذلك من أجل معرفة مدى أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري و الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص

يحتل الإنفاق الحكومي الاستثماري أهمية كبيرة في الاقتصاد إلى جانب الاستثمار الخاص ، حيث يعتبران مؤشرا من المؤشرات الأساسية في قياس التقدم والتطور لما يلبعانه من دور في تحقيق النمو وخلق القيمة المضافة وتأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج والتشغيل ولهذا وجب توجيه هذا الأخير توجيها صحيحا وهادفا بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية لكل بلد.

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي الاستثماري وأهدافه

الإنفاق الحكومي الاستثماري هو جزء من الإنفاق الحكومي العام، وذلك وفق تصنيف الواجهة الاقتصادية التي يمسها هذا الإنفاق (عايب، 2010) والنفقات الاستثمارية العامة هي التي تملكها الدولة ملكية تامة أو جزئية وتتولى إدارتها بصورة منفردة (الجوهري، 2009) ، وهو يمثل أهمية كبيرة لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني من خلال البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية المادية منها والخدمية لإشباع الحاجات الاستهلاكية لأفراد ويعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. يحقق الاستثمار الحكومي عدة أهداف اقتصادية وغير اقتصادية من أهمها التحكم في الموارد الإستراتيجية، توفير السلع والخدمات الاجتماعية والتأثير على سياسات التشغيل، سياسات الرقابة على الأسعار وإشباع الحاجات العامة الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وإسكان وبخاصة في الدول النامية، وهذه كلها من المجالات التي يتخصص فيها الإنفاق الحكومي الاستثماري .

1. أهداف الإنفاق الحكومي الاستثماري

يهدف الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحقيق المنفعة العامة ويترب على هذا الحكم نجاح هذه الاستثمارات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية، والاجتماعية و المالية والسياسية، على عكس المشروعات الخاصة التي يحكم على نجاحها معدل الربح الذي تحققه هذه الاستثمارات، ونذكر أهم أهدافه فيما يلي:

-أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، القضاء على البطالة وتخفيض معدلاتها، التحكم في التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية.

-من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري يتم توزيع الدخل الوطني بشكل ملموس وذلك من خلال دعم التشغيل والتوظيف انطلاقا من حجم الاستثمارات الحكومية ويتم توفير احتياجات هذه الاستثمارات من عناصر التشغيل من الموردين لها فيزيد حجم نشاطهم مما يؤدي إلى تراكم الدخل ككل في هذه العملية (عفيفي، 2003) ،

- يهدف الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى إغلاق الفجوة بين الادخار الكلي وبين احتياجات الاستثمار.

- يستهدف الإنفاق الحكومي الاستثماري إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومواجهة السيطرة الأجنبية من جهة وتخفيف الاحتجاجات والمظاهرات الناتجة عن تردي الظروف الاجتماعية والتنموية على العموم.

2 . الجدوى الاقتصادية للإنفاق الحكومي الاستثماري

إن مفهوم تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الحكومية هو محاولة تقدير كل من المنافع والتكاليف المترتبة على إقامة هذه الاستثمارات، حيث يتم إقامة هذه الاستثمارات إذا كانت المنافع الاجتماعية والتنموية أكبر من التكاليف التي أنفقت عليها، ويتطلب تحليل منافع وتكاليف الاستثمارات الحكومية إتباع خطوات متتابعة من تحديد لتلك المنافع والتكاليف التي ينبغي أخذها في الحسبان إلى محاولة تقدير كل منها، ثم جمعها والمقارنة بينها ثم اتخاذ القرار الملائم لتنفيذها، مع أخذ بالحسبان تغير حجم المنافع والتكاليف مع تغير الزمن واختلاف الفترات التي يتم خلالها تنفيذ مراحل المشروع.

ومع ذلك فإن دراسة جدوى المشروعات العامة أو تحليل المنافع والتكاليف المرتبطة بها يستدعي دراسة مستقلة عن المتعارف عليها في دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية الخاصة التي تستخدم منذ فترات طويلة حيث يعبر عن ربحية المشروع والتي من الصعب تطبيقها على المشروعات الحكومية أو العامة (حجازي، 1988) .

ثانيا: مفهوم الاستثمار الخاص

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره "توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك أن الموارد المتاحة تشمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأجيل الانتفاع من هذه المورد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار" (مروان.شموط، 2008، صفحة 06)، أو بأنه "استخدام لجزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين رأس المال العيني- سواء كان هذا التكوين للإحلال أو التوسع أو لإنشاء وحدات جديدة- الذي يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى" (سالم.قاسم.النعيمي، 2005، صفحة 21)،

أما الاستثمار الخاص فيقصد به على "أنه المشروعات التي تقوم على الملكية الفردية والتي تهدف إلى تحقيق أعلى ربح، ومن المشروعات ما يمتلكه شخص بمفرده وتسمى بالمشروعات الخاصة الفردية، ومنها ما يكون مملوكا لعدة أشخاص مجتمعين وتسمى بالمشروعات الخاصة الجماعية" (محمدالجوهري، 2009، صفحة 16)، ويعرف الاستثمار الخاص أيضا على انه "تخصيص قدر من موارد المنشأة على أمل تحقيق العوائد التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا" (سالم.قاسم.النعيمي، 2005، صفحة 21) و يستمد الاستثمار الخاص أيضا مفهومه من القطاع الخاص الذي هو قسم من أقسام الاقتصاد الوطني، فالقطاع الخاص هو "ذلك القسم من الاقتصاد القومي الذي تعود ملكيته إلى الأفراد أو الشركات التي يملكها الأفراد" (أونج، 2000، صفحة 23)، وهو ذلك "القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن" (محمدعبد، 2004، صفحة 49)

1 . أهمية الاستثمار الخاص:

تتجلى أهمية الاستثمار الخاص من عدة نواحي إن على المستوى الفرد أو الجماعة صاحبة رأس المال أو على المستوى الوطني من خلال ما ينتج عنه من قيمة مضافة.

أما بالنسبة للفرد فيمكن تحديدها من خلال تحليل الدوافع والأهداف من دخول الفرد في قرار الاستثمار ومواجهة مخاطره ومن (قاسم.نايف.علوان، 2009، صفحة 33):

كما تكمن أهميته على المستوى الوطني في زيادة الدخل الوطني للبلاد، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني، ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن من خلاله زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للاستثمارات الموجهة للتصدير (قاسم.نايف.علوان، 2009، الصفحات 33-34).

2. العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة وتحليل العوامل المحيطة بمناخ الاستثمار الخارجية والداخلية بما يتيح الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، وتمثل اهمها فيما يلي :

- **الاستقرار السياسي:** حيث أن الديمقراطية تحدد مدى استقرار هذا النظام السياسي فحذب الاستثمار مرهون باستقراره والعكس صحيح (عبدالمجيد عبدالمطلب، 2002، صفحة 192).

- **السياسات الاقتصادية الملائمة:** يجب أن تتميز السياسات الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم مع القوانين والتشريعات المطبقة، ويتحقق الاستثمار في جملة السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى (عطا.الله، 2011، صفحة 24):

- **البنية التحتية اللازمة للاستثمار:** تعتبر البنية التحتية من أهم العوامل المطلوبة حاليا وبخاصة إذا تعلق الأمر باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،

- **الدخل الوطني ومعدلات التضخم:** يؤثر الدخل الوطني على الاستثمارات الخاصة كما يؤثر التضخم حيث جو من عد الاستقرار في مجال الأعمال من انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي التأثير على القيمة الحقيقية للدخول والأرباح والقيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر مما يولد انخفاض الرغبة في الاستثمار (آل.شيب، 2009، صفحة 32).

ثالثا: واقع الاستثمار في الجزائر 2019-2021

مر الاستثمار في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال ويمكن تقسيمها وفق التوجه الاقتصادي المتبع حيث كان الاقتصادي الجزائري ينتهج النظام الاشتراكي منذ الاستقلال ثم بدأ بالتحول نحو اقتصاد السوق منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات و ما زال الاقتصاد الجزائري يواكب تبعات هذا التحول إلى اليوم، حيث اعتمدت الحكومة الجزائرية خلال العشرين سنة المنقضية على النفقات الحكومية فقفز إجمالي موازنات البرامج الاستثمارية إلى أكثر من 450 مليار دولار توزعت على المخططات الاقتصادية (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009، والبرنامج الخماسي لدعم النمو (2010 - 2014)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جمد في أواخر عام 2016 نتيجة الإختلالات المالية الراهنة.

إن الإنفاق الحكومي الاستثماري وما يرافقه من استغلال أموال هائلة لازال يثير الجدل الواسع ويثير كثير من التساؤلات حول جدواه الاقتصادية في ظل إتباع الحكومة سياسات أخرى كتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وسياسات استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما عن الاستثمار الخاص فقد بدأ الاقتصاد الجزائري من بداية الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات إلى الاتجاه التدريجي نحو الاستثمار الخاص وتعزيز مكانته بدأ بعمليات الخوصصة وصولا إلى آليات التشجيع والتحفيز من أجل بناء مناخ استثماري فعال، فبرامج الخوصصة في الجزائر لازالت الى اليوم مستمرة موازاة مع المبالغ الضخمة المنفقة على تشجيع الاستثمار الخاص في نفس الوقت حيث في كل مرحلة تتكيف وتسطر لها سياسات استثمار جديدة تتراوح مرة في ظل الإصلاحات وتماشيا مع إعادة الهيكلة الاقتصادية وتارة أخرى

تكثفي بالتشجيع على المبادرة وترك المجال أما التلقائية في الدخول إلى مجال الأعمال والاستثمار، ورغم كل الجهود المتوالية لازال الاقتصاد الجزائري يتخبط في التبعية للخارج وعجلة إنتاجية ضعيفة لسد الحاجيات الوطنية من السلع والخدمات الضرورية، وهذا ما أدى بالضرورة إلى بطئ التحول الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد تراجع قدرة الدولة على الحفاظ على النمو بواسطة الإنفاق العام على الاستثمارات وكذا نوعية وكفاءة مؤسساتها الناشطة في القطاع الاقتصادي (بن.داودية، 2022، صفحة 33)، وبالنظر إلى هذه الاختلال ورغم الجهود المبذولة أصبح من الضروري تقييم المراحل السابقة ودراسة مواطن القوة و الضعف لهذا التوجه وفعاليتها في الاقتصاد الوطني.

وخلال سنة 2019-2021 يلاحظ تراجع الاستثمار بشكل رهيب بفعل تجميد مختلف المشاريع والامتيازات وذلك لاعتبارين هما دخول الجزائر في فترة تحول سياسي واجتماعي كان مصاحبا لجائحة كوفيد 19، حيث أفادت إحصائيات بتسجيل صفر استثمار أجنبي في الجزائر منذ سنة 2019. حيث لم يجتمع مجلس مساهمات الدولة منذ بداية الحراك الشعبي بتاريخ 22 فيفري 2019 إلا في حالات الاستعجالية، في حين علقت كافة المشاريع إلى غاية صدور قانون استثمار جديد، حتى تتضح الرؤية حول أنماط التسيير و الامتيازات التي ستقدم للمستثمرين للأجانب والمحليين ، في وقت تمنح السلطات اليوم رعاية سياسية كبرى لملف الاستثمار وتفرض صرامة وجدية في معالجة الطلبات. ويأتي ذلك، بالموازاة مع إحصائيات كشف عنها المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تفيد بتواجد أزيد من 1200 مشروع أجنبي، يتربض الضوء الأخضر من طرف السلطات، ويأتي صدور قانون الاستثمار الجديد (2022) كبداية انطلاقة فعليا للاستثمار، منهيًا حالة جمود دامت 3 سنوات، كما سبقتها مجموعة من الخطوات الإصلاحية من خلال إصدار قانون المالية لعام 2021 الذي تضمن تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إعفاء المستثمر الأجنبي بالزامية الشراكة مع الطرف المحلي (تينهان، 2021، صفحة 127)، كما قدم مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال، هذه الأخيرة ما فتأت أن أصبحت تحتل زحاما كبيرا وديناميكية في نمو الاهتمام بها وتمسيدها، كما احتل الاستثمار المالي حيزا من هذا القانون بأن تم بموجبه إعفاء ضريبة الشركات المشاركة في البورصة لمدة 5 سنوات على أمل انتعاش هذا الصرح المالي الذي ان فعل من شأنه تغيير ملامح الأعمال والاستثمار في الجزائر

المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1990-2019).

ما من شك أن للاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي الاستثماري أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارهما متغيران فعليا في المعادلة الاقتصادية، ولمعرفة هذا الأثر سنقوم باستخدام نموذج قياسي مناسب متمثل في "التكامل المشترك أو المتزامن" (Cointegration test) والذي يسمح لنا بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة في نفس الدرجة كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية الغير مستقرة كما يمكن من خلال هذا النموذج تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ.

أولا: الدراسة الوصفية وتحديد متغيرات النموذج ومصنوف الارتباط.

سنقوم بأول خطوة في هذه الدراسة القياسية وهي تحديد متغيرات الدراسة والتي ستكون معدلة الدراسة، وتحديد نوعية هذه المتغيرات من حيث استقلاليتها أو تبعيتها، فالمتغيرات المستقلة هي عبارة عن تفسير المتغيرات التابعة وكذلك العلاقة التي تربط المتغيرات التابعة بالمتغيرات المفسرة.

1. تحديد متغيرات الدراسة القياسية:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاقتصادية القياسية إلى وضع نموذج اثر الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على تحقيق النمو الاقتصادي كما نطيف متغيرة صماء تعبر عن الاستقرار الاقتصادي وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019².

المتغير التابع: هو النمو الاقتصادي معبر عنه حجم الناتج المحلي الخام *Produit Intérieur Brut* والمقوم بالأسعار الثابتة والمتحصل عليها بالاستعانة من بيانات البنك العالمي.

المتغير المستقلة: وتمثل في:

الإنفاق الحكومي الاستثماري "*Dépenses D'investissement du Gouvernement*": المعبر عنه إجمالي رأس المال الثابت الحكومي بالأسعار الثابتة؛

الاستثمار الخاص *Investissement Privé*: المعبر عنه بإجمالي رأس المال الثابت القطاع الخاص بالأسعار بالأسعار الثابتة؛

المتغير الصماء M: وهي متغيرة تعبر عن الاستقرار الاقتصادي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

لكي نقوم بالدراسة القياسية يجب أن نمر بمرحلة الترميز لكي نستطيع أن نستخدم السلاسل الزمنية للمتغيرات في البرنامج المعالج للدراسة القياسية، و ترميز متغيرات الدراسة ملخصة في الجدول (01):

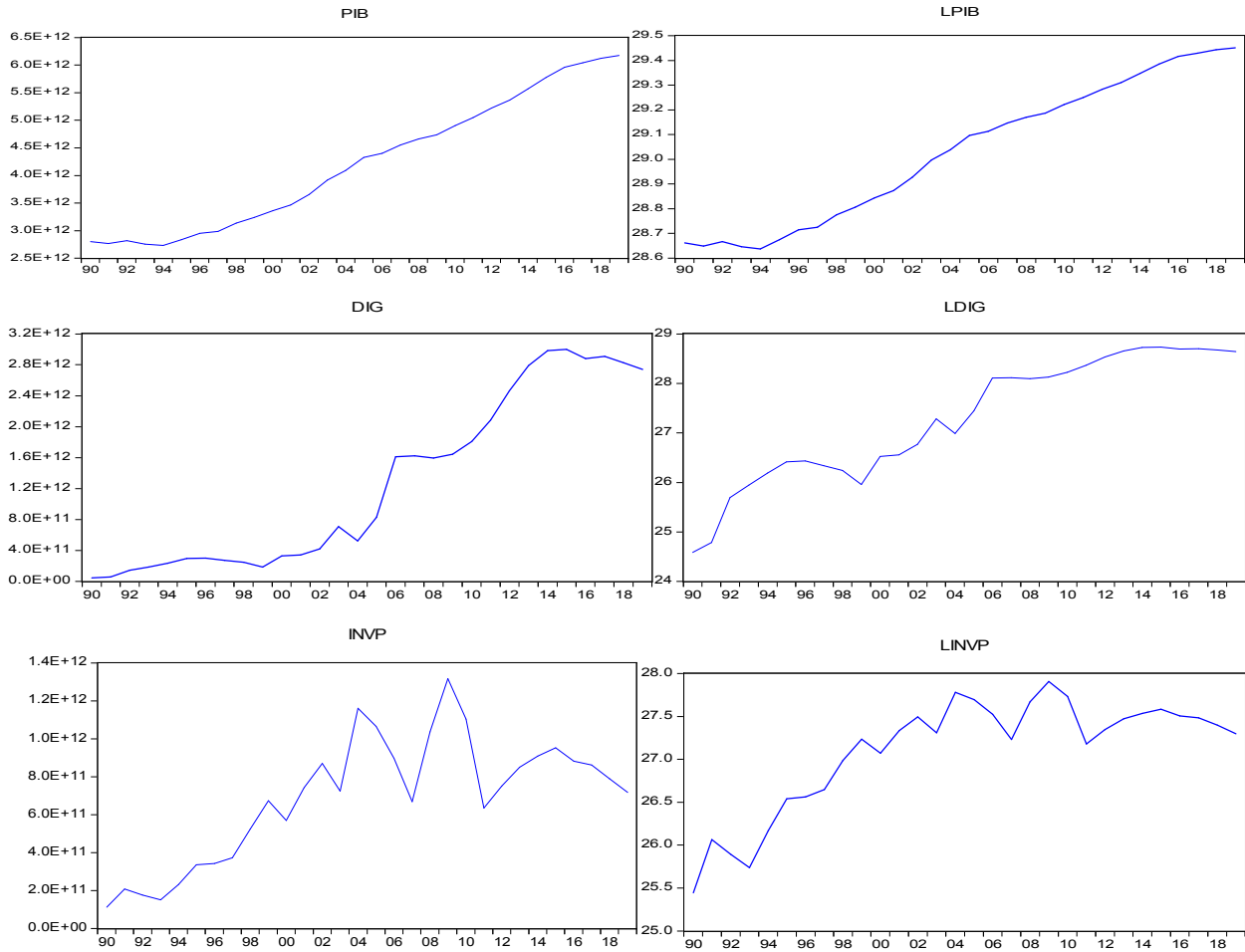
الجدول رقم (01): التعريف بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة وترميزها:

الترميز	المتغيرات باللغة الفرنسية	المتغيرات باللغة العربية	
PIB	<i>Produit Intérieur Brut</i>	حجم الناتج المحلي الخام	01
DIG	<i>Dépenses D'investissement du Gouvernement</i>	الإنفاق الحكومي الاستثماري	02
INVP	<i>Investissement Privé</i>	الاستثمار الخاص	03
M	<i>Variable sourde</i>	متغيرة صماء	04

المصدر: من إعداد الباحث بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

² انظر الملحق رقم (1).

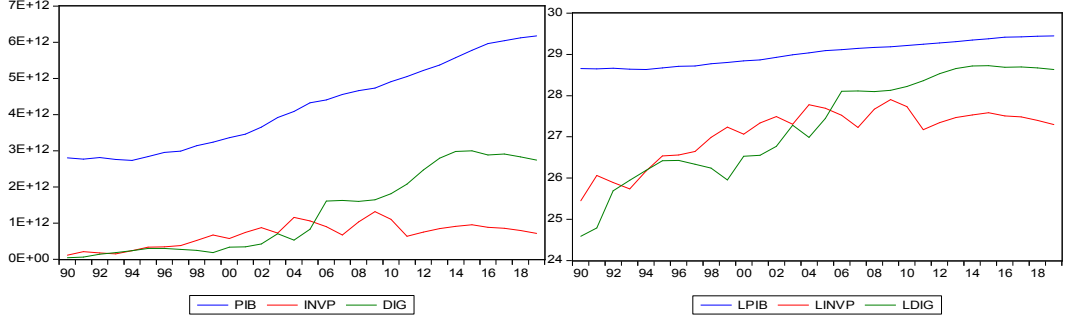
الشكل رقم (01): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:



بالنظر إلى الجدول رقم (01) يتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ذات صيغة خطية غير مستقرة الأمر الذي يدل على التغيرات الناتجة عن عدم استقرار الاقتصاد الجزائري الذي تظهر أثره السلبية والايجابية بوضوح على الإنفاق الحكومي الاستثمار والاستثمار الخاص حيث يرتبط الأول بطبيعة التمويل الناتج عن الإيرادات الجباية البترولية والذي يجعله عرضة لتقلبات المستمرة أما الاستثمار الخاص فهو مرتبط مدى توفر السيولة ومدى نجاعة السياسات التحفيزية المالية وغيرها حيث شهد الاقتصاد الجزائري ارتباك في إتباع مسار ثابت وفعال تجاه هذا القطاع، ومع ذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي تنطبق عليه نظرية تزايد الإنفاق العام.

1. الشكل الرياض للنموذج الدراسة:

الشكل (02): العلاقة بين متغير الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من الشكل (02) تتضح العلاقة بين الناتج المحلي الخام والإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص بأنها خطية، و يمكن صياغة الشكل الرياض للنموذج كما يلي:

$$LPIB_t = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot LDIG_t + \alpha_2 \cdot LINVP_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

(2): الدراسة الوصفية للمتغيرات النموذج ومصفوف الارتباط:

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بإختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في كل من إختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات.

1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يسمح الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة لمعرفة أهم المؤشرات الإحصائية التي يمتاز بها كل متغير، وفي الجدول المبين أدناه يوضح أهم هذه المؤشرات.

الجدول رقم (02): أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة:

LINVP	LDIG	LPIB	المؤشرات/المتغيرات
27.09359	27.28461	29.02944	Mean
27.32161	27.36500	29.06767	Median
27.90705	28.72994	29.45113	Maximum
25.44612	24.58810	28.63638	Minimum
0.657181	1.257825	0.287967	Std. Dev.
-1.093269	-0.420431	-0.004876	Skewness
3.097274	2.041958	1.536682	Kurtosis
5.988015	2.031119	2.676742	Jarque-Bera
0.050086	0.362200	0.262273	Probability
812.8077	818.5384	870.8831	Sum
12.52473	45.88156	2.404832	Sum Sq. Dev.
30	30	30	Observations

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

2. الارتباط بين متغيرات الدراسة (مصنوفة الارتباط):

يسمح إختبار فحص مصنوفة الارتباط بين المتغيرات بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو نموذج الدراسة من أهم المشاكل الإحصائية التي يمكن أن نصادفها عند تقديرننا لنموذج الدراسة، بحيث أن معاملات الارتباط المتغير تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

وبما أن عملية دراسة الإستقرارية أسفرت على أن متغيرات النموذج كانت مستقرة عند الفرق الأول، وعلى هذا الأساس سوف نستخدم الفروقات الأولى للمتغيرات في عملية التقدير اللاحقة، وهذا تفاديا لبعض مشاكل القياس المحتملة. وبعد استخدامنا لبرنامج Eviews 9 تحصلنا على نتائج إختبار الارتباط بين متغيرات النموذج على النحو الآتي:

الجدول رقم (03): مصنوفة الارتباط بين متغيرات النموذج:

المتغيرات	D(LPIB)	D(LDIG)	D(LINVP)
D(LPIB)	1.00000	0.01661	-0.13907
D(LDIG)	0.01661	1.00000	-0.36509
D(LINVP)	-0.13907	-0.36509	1.00000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج مصنوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة تبين لنا النتائج التالية:

✓ وجود علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط (ضعيفة نوعا ما) بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ -0.36509 ؛

✓ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الاستثماري، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ 0.01661 ؛

✓ وجود علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط (ضعيفة نوعا ما) بين النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ -0.13907 .

وانطلاقا من تحليل مصنوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات كما هي في عملية التقدير اللاحقة، كون جميع معاملات الارتباط الجزئية بينهما لم تتعدى 0.50 ، وبالتالي لا يوجد هناك ارتباط حاد بين المتغيرات المستقلة.

ثانيا: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

إن أغلب السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة لأنها تسير بصفة عامة على اتجاه عام، و يقصد بإستقرارية سلسلة زمنية بأن يكون وسطها الحسابي و تباينها ثابتين عبر الزمن :

$$- \text{ثبوت الوسط الحسابي } E(x_t) = \mu;$$

$$- \text{ثبوت قيمة التباين: } Var(x_t) = \sigma_x^2.$$

بالإضافة إلى ثبوت كل من الوسط الحسابي و التباين فإن كل من x_t و x_{t+k} لهما إرتباط مشترك :

$$Cov(x_t, x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)], k = 1, 2, \dots, t$$

لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستعين بأحد أهم إختبارات الإستقرارية، هي إختبارت "ديكيو فولر" البسيط و المتطور.

1: إختبار "ديكيو فولر" :

إختبارت "ديكيو و فولر" تسمح بإعطاء دليل على خاصية الإستقرار أم لا للسلسلة الزمنية، بتحديد الاتجاه العام القطعي "Déterministe"، أو العشوائي "stochastique"، و يوجد ثلاث نماذج رئيسية (قاعدية) تستخدم لبناء هذه الإختبارات، و مبدأ الإختبارات بسيط، إذا كانت الفرضية $H_0: \Phi_1 = 1$ مقبولة في إحدى النماذج الثلاثة، فإن السلسلة غير مستقرة (bourbonnais, 2004).

إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

من أجل الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، نقوم بتطبيق الإختبار الأكثر استخداما وشيوعا في فحص جذر الوحدة وهو إختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، والذي يمكن الحصول عليه بالاعتماد على برنامج Eviews 9، ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترات الإبطاء من خلال الاعتماد على معيار Akaike info criterion (AIC).
الجدول رقم(04) : نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات للدراسة:

القرار	عند الفرق الأول: I(1)			عند المستوى: I(0)			عدد التأخيرات	اسم المتغير
	الاحتمال	إحصائية t	النموذج	الاحتمال	إحصائية t	النموذج		
I(1)	0.0114	-3.633180	الثاني	0.2391	-2.714058	الثالث	2	LPIB
I(1)	0.0005	-4.932185	الثاني	0.1785	-2.300687	الثاني	1	LDIG
I(1)	0.0005	-5.707809	الثالث	0.0677	-2.820889	الثاني	3	LINVP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول المبين أعلاه، هو أن النتائج المتحصل عليها بعد إجراء اختبار ديكي-فولر المطور (ADF)، تشير بوضوح أن جميع المتغيرات لها نفس درجة الاستقرارية أو السكون I(1).

2: إختبار التكامل المشترك أو المتزامن جوهانسن (تقدير نموذج العلاقة في المدى الطويل):

بما أن متغيرات الدراسة (LINVP، LDIG، LPIB) متكاملة لنفس درجة الاستقرارية أو السكون I(1)، أي أن هذه المتغيرات تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل كما يوضحه الشكل رقم (2-5)، وبالتالي وجود إمكانية تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، والتي يمكن تأكيدها باستعمال إختبار التكامل المشترك لـ Johansen الذي تظهر نتائجه بوضوح في الجدول الموالي .

الجدول رقم (05): نتائج إختبار التكامل المشترك لـ Johansen

Date: 09/16/20 Time: 13:36				
Sample (adjusted): 1992 2019				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: LPIB LDIG LINVP				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.456776	34.68636	29.79707	0.0126
At most 1 *	0.352463	17.59984	15.49471	0.0238
At most 2 *	0.176331	5.431623	3.841466	0.0198
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

بالنظر إلى بيانات جدول إختبار التكامل المشترك أو المتزامن لجوهانسن المبين في الجدول رقم (05) نلاحظ أن إختبار الأثر أكبر من القيمة المرجحة عند المستوى 5% وكذلك بالإمكانية القصوى أكبر من القيمة المرجحة عند المستوى 5% مما يدعو إلى رفض فرضية العدم $H_0=0$ ثم وبالانتقال إلى الإختبار الموالي بحيث نقوم بإختبار الفرضي العدمية التالية $H_1=1$ ، يشير إختبار التكامل المشترك لجوهانسن إلى

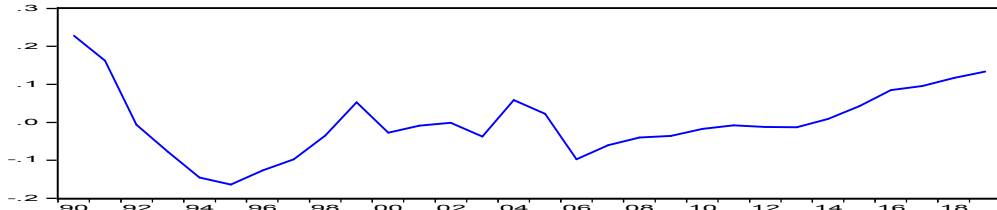
قبول فرضية العدم بوجود علاقة تكامل مشترك، وبالتالي المتغيرات المفسرة للناتج المحلي الخام ترتبط معه بعلاقة طردية ومعنوية، وهذا يعني أن هيكل الناتج المحلي الخام متكاملا تكاملا متزامنا مع الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وبالتالي وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المقدره وهذا يثبت النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل، وبالتالي وجود حركة مشتركة فيما بينها بحيث تظهر سلوكا مشابها.

وبالتالي يمكن تقدير معادلة التكامل المشترك كما يلي:

$$LPIB_t = 22.79823 + 0.209659.LDIG_t + 0.018851.LINVP_t + \mu_t \dots\dots\dots 2$$

كما يمكن إثبات التكامل المشترك من خلال دراسة إستقرارية البواقي عند المستوى كما يلي:

الشكل رقم (03): نتائج إختبار دراسة البواقي u:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن بواقي العلاقة المقدره طويلة الأجل مستقرة عند المستوى، وهذا ما يؤكد صحة علاقة التكامل المشترك ما بين متغيرات الدراسة.

من خلال الشكل (03) أعلاه وبالنظر إلى القيم الإحصائية للجدول (05-07) نقول أن سلسلة البواقي مستقرة عند الفرق الأول و هو ما يؤكد إختبار "جوهانسن".

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ. (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير):

بما أن انه هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك من خلال تمثيلها ولانتقال إلى نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي سيأخذ هذا النموذج في الصيغة التالية:

$$\Delta LPIB_t = \alpha_0 - \beta \cdot \mu_{t-1} + \alpha_1 \cdot \Delta LDIG_t + \alpha_2 \cdot \Delta LINVP_t + \alpha_3 \cdot M + \mu_t \dots\dots\dots 3$$

حيث تمثل μ_{t-1} بواقي تقدير النموذج الاولي السابق، وذلك بعد تاخيرها بفترة واحدة، والتي تشير ضمنا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

أما M تمثل الوضعية الاقتصادية (se) ولطبيعة هذه المتغيرة غير الكمية نستعين من اجل تمثيلها بالمتغيرة الصماء حيث :

- في حالة ما إذا كانت الوضعية الاقتصادية غير مقبولة خلال الفترة (1990-2019) نشير لها ب: 0،

- أما إذا كانت الوضعية الاقتصادية جيدة نشير لها ب: 1.

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

Dependent Variable: D(LPIB) Method: Least Squares Date: 09/16/20 Time: 14:04 Sample (adjusted): 1991 2019 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009571	0.007752	1.234538	0.2290
U(-1)	-0.108790	0.043045	-2.527381	0.0185
D(LDIG)	0.017094	0.014996	1.139888	0.2656
D(LINVP)	0.004038	0.014948	0.270139	0.7894
M	0.021071	0.008064	2.613046	0.0152
R-squared	0.321960	Mean dependent var		0.027250
Adjusted R-squared	0.208953	S.D. dependent var		0.020241
S.E. of regression	0.018002	Akaike info criterion		-5.041054
Sum squared resid	0.007778	Schwarz criterion		-4.805313
Log likelihood	78.09529	Hannan-Quinn criter.		-4.967223
F-statistic	2.849033	Durbin-Watson stat		1.474240
Prob(F-statistic)	0.045921			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 9.

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم (06) نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة ومن خلال هذه النتيجة تدعم العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معمل حد تصحيح الخطأ (-0.10) إلى أن الناتج المحلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) والتي تعادل 10%، أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي الخام خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 10% من هذا الانحراف في الفترة (t)، كذلك يمكن القول أن الناتج المحلي الخام يستغرق ما يقارب 10 سنوات للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد أي صدمة تطرأ على النموذج نتيجة تغير الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستثمار الخاص، وبينت النتائج على أن هناك تأثير لكل من الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستثمار الخاص والوضعية الاقتصادية للبلد على الناتج المحلي الخام.

وبعد نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) سيأخذ هذا النموذج في الصيغة التالية:

$$\Delta LPIB_t = 0.009571 - 0.1087 \cdot \mu_{t-1} + 0.017094 \Delta LDIG_t + 0.004038 \Delta LINVP_t + 0.021071 M + \mu_t$$

رابعا: تشخيص نموذج الدراسة:

قبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج ويتحقق ذلك من خلال الإختبارات التشخيصية، ولهذا سوف نقوم باختيار بعض الإختبارات الأساسية على النحو التالي:

1. إختبار التوزيع الطبيعي للبوافي إختبار "جاك-بيرا Jarque-Bera":

يعتبر إختبار Jarque_Bera من الإختبارات المهمة المتعلقة بتشخيص النماذج القياسية، حيث من خلاله نعرف ما إذا كانت الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي أما لا، حيث تنص فرضيته العدمية على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

وتشير نتائج إختبار Jarque_Bera أن قيمة احتمال تحقق الفرضية الصفرية أكبر من مستوى 0.05 أي ($P_valu = 0.943 > 0.05$)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تشير إلى أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

2. إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

تشير نتائج إختبار دالة الارتباط للأخطاء العشوائية و نتائج إختبار دالة الارتباط لمربعات للأخطاء العشوائية من خلال دالتي الارتباط الذاتي والجزئي انه لا يوجد ارتباط ذاتي ولا جزئي بين الأخطاء العشوائية. ولتأكيد ذلك نقوم بإختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

كما نلاحظ من خلال نتائج إختبار الارتباط الذاتي لتقدير الخطأ العشوائي LM Test أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر وإختبار LM أكبر من المستويين المعنويين (5%، 10%) وبالتالي فان القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية وهي ان احتمالية Obs*R-squared أكبر من 5% هذا يعني انه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

3. إختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي :

لمعرفة تجانس تباين الأخطاء العشوائية نعتمد على نتائج إختبارين هما نتائج إختبار Godfrey Breusch-Pagan ونتائج إختبار ARCH ونلاحظ أن احتمالية Obs*R-squared أكبر من 5% ($P_valu = 0.1877 > 0.05$) هذا يعني تجانس تباين الأخطاء في الإختبار الأول و نلاحظ أن احتمالية Obs*R-squared أكبر من 5% ($P_valu = 0.0.1877 > 0.05$) هذا يعني تجانس تباين الأخطاء في الإختبار الثاني .

4. إختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي:

تشير نتائج إختبار Ramsey RESET أن الشكل الدالي المستخدم في الدراسة صحيح.

5. إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة:

يتضح من خلال نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي على طول الفترة (1990-2019) أن معلمات المقدر للنموذج مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوي 5.

خامسا : التحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج الدراسة.

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات الاقتصاد القياسي كإختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تختلف معها. فانطلاقا من نتائج التقدير المبينة في الجدول (05) والجدول (06) يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له علاقة مقبولة وذات دلالة إحصائية واقتصادية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط عند مستوى 0.9025 في المدى الطويل في المدى القصير 0.3220، وهذا ما يدل على أن النتائج المتحصل عليها مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، كما نلاحظ كذلك أن النموذج من الناحية الإجمالية معنوي وهذا من خلال قيمة إحصائية F التي قاربت من 0.0000 في المدى الطويل إلى 0.0459 في المدى القصير ، وبالإضافة إلى ذلك أن أغلبية معلمات المتغيرات المفسرة كانت معنوية بغض النظر عن إشارتها التي كانت بعضها لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار نموذج الدراسة نموذج ملائم وقادر على تفسير التغيرات التي قد تحدث في حجم الناتج المحلي الخام وقدرة المتغيرين الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستثمار الخاص على تفسير هذا التغير.

1: تحليل النتائج الطويلة الأجل:

يمكن استنتاج الأثر الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل إختبار نموذج التكامل المشترك "لجوهانسن" كما يلي:

1. اثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: يتضح من الجدول (05) أن الإنفاق الحكومي الاستثماري له دور إيجابي ومؤثر في الناتج المحلي الخام وهذا راجع لدور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية البعيدة المدى، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تساهم في نجاح الإنفاق الحكومي الاستثماري كمستويات كالإنفاق على البنى التحتية كالتعليم العالي

والبحت القادرة على تطوير وتطوير التكنولوجيا، توفير أي عاملة ماهرة مدربة توفير موارد محلية ومعدلات ادخار عالية بالعملية الأجنبية، وبالتالي فالإنفاق الحكومي يمارس دورا مهما في قيادة النمو الاقتصادي المتسارع، وفي الجزائر و في هذه الفترة من الدراسة أي بعد إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بداية من سنة 2001 والتي استهلكه نفقات حكومية هائلة ساهمت في إنعاش النشاط الاقتصادي، تركزت مشاريع هذه الفترة على بناء الهياكل القاعدية الأساسية والربط بشبكات الحيوية الأساسية الماء الغاز والكهرباء بالإضافة إلى دعم منشآت النقل كبناء المطارات والموانئ وإنشاء شبكة هائلة من الطرق والطرق السيارة (الطريق شرق غرب).

لقد أظهرت التقديرات القياسية معنوية إحصائية عالية منها معنوية 0.0000 شبه منعدمة وارتفاع معامل الارتباط R^2 ألى 0.9025 ، وهذا يدل على أن الإنفاق الحكومي الاستثماري في هذه الفترة كان له دور ايجابي على النمو الاقتصادي. ومن خلال نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك نستنتج أن تغير³ الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب 0.2096.

2). أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي: لقد أظهرت الدراسة أيضا أن الاستثمار الخاص له تأثير ايجابي في الناتج المحلي الخام لكن بتأثير ضعيف، حيث أن له معنوية إحصائية منخفضة 0.6625 وذلك راجع بالأساس إلى نقص المستثمرين محليين وأجانب بالحجم الكافي لخلق التأثير على مضاعف النمو رغم إقرار سياسات متعددة وآليات لتشجيع الاستثمار ومرافقته، حيث لم تكن بالفعالية المطلوبة لأن يصبح الاستثمار الخاص هو من يقود النمو الاقتصادي المتسارع.

ومن خلال نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك نستنتج أن تغير الاستثمار الخاص بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب 0.01885. وهذا معدل جد منخفض بالنظر إلى السياسات المشجعة للقطاع الخاص وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن مختلف هذه السياسات لم تكن فعالة لأن يكون للقطاع الخاص دور رائد في تحقيق النمو بالرغم من زيادة حجمه المعبر في هذه الفترة (فترة الدراسة 1990-2019).

إن كل من المتغيرين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص يؤثران بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، فالمرتبة الأولى تعود للإنفاق الحكومي الاستثماري ب 0.2096، و المرتبة الثانية للاستثمار الخاص ب 0.01885، إلا أن كلا التأثيرين يقيان بعيدان عن المتوسط وهذا ما يدل على ضعف فعالية كلتا السياستين.

2: تحليل النتائج القصيرة الأجل:

يمكن إستنتاج الأثر القصير الأجل بين متغيرات الدراسة من خلال تحليل إختبار نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM كما يلي:

1). اثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي: من خلال نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM نستنتج أن تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير ب 0.01709. وأن تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري غير المعنوي في المدى القصير وذلك لتوجه الحكومة نحو مشاريع البنى التحتية التي تحتاج إلى تفريغ طويل الأجل.

نلاحظ أيضا أن معدل تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري في النمو الاقتصادي متقارب مع معدل التأثير في الأجل الطويل مما يدل على الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يعمل بطريقة الأهداف أي أنه لا يستهدف النمو الاقتصادي والقطاعات المؤثر فيه بشكل مباشر وفعال مما يعطي نتائج أكثر نجاعة في البعد الطويل الأجل، والملاحظ في الاقتصاد الجزائري أن نمط وطبيعة المشاريع الحكومية منذ سنة 2001 أخذت طابعا نمطيا متكررا في مختلف البرامج المتتابعة وكأنها برنامج واحد بتغطية مالية مختلفة، بحيث وبالرغم من البنى التحتية الهائلة التي أُنجزت خلال الفترة إلا أنها لم تكن كافية لتحفيز القطاعات الإنتاجية والأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي، أما عن تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري غير المعنوي في المدى القصير فذلك راجع لتوجه الحكومة نحو مشاريع البنى التحتية الضرورية التي تحتاج إلى تفريغ طويل الأجل

³التغير يعني الزيادة أو النقصان (±).

2. أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي: من خلال نتائج تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ العشوائي ECM نستنتج أن تغير الاستثمار الخاص بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الخام يتغير بـ 0.0040. وهذا معدل جد منخفض مما يدل على أن القطاع الخاص بعيد كل البعد عن تحريك عجلة النمو في المدى القريب والمتوسط، ويرجع هذا إلى طبيعة الغير الديناميكية. بالإضافة إلى أن الاستثمار الخاص ليس له دور مؤثر ومعنوية إحصائية ضعيفة في النمو الاقتصادي 0.7894 وذلك لتأثره بعدة عوامل كضعف النظام المالي والمصرفي بالإضافة إلى انخفاض نجاعة التحفيز الضريبية والمالية، نقص العقار، بالإضافة إلى البيروقراطية في منح التسهيلات ناهيك عن الفساد الإداري الذي يخلخل بيئة الأعمال والاستثمار ويجدها عن الأوجه الصحيحة لها ، كما يظهر معامل تصحيح الخطأ العشوائي ECM بقيمة سالبة 0.1087- ومعنوية إحصائية مطلوبة 0.0185 ، هذا يعني أن العوامل الداخلية تساعد على تحقيق التكيف في المدى الطويل، أي أن الموارد الداخلية المتوفرة بكافة أشكالها سواء الادخار المحلي والقروض المحلية قادرة على تنفيذ الخطط الاستثمارية، وأن هناك تكامل مابين الاستثمارين الحكومي والخاص مما يؤدي إلى إمكانية استغلال هذه العلاقة في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

3: علاقة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص:

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة تبين لنا النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية أقل من المتوسط (ضعيفة نوعا ما) بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، بحيث قدر معامل الارتباط الخطي بينهما بـ -0.36509، وانطلاقا من تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة يمكن القول أنه يمكن الاعتماد على هذه المتغيرات كما هي في عملية تقدير نتائج نموذج الدراسة، كون جميع معاملات الارتباط الجزئية بينها لم تتعدى 0.50، وبالتالي لا يوجد هناك ارتباط حاد بين المتغيرات المستقلة.

تظهر النتائج العامة للنموذج أن العلاقة بين متغيرات الدراسة أنها علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وان هناك إمكانية تكامل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص في المدى القصير وبالتالي إمكانية مساهمة هذا التكامل في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، مع مراجعة الفروقات الترابطية بين المتغيرين وتصحيح توجهات كل قطاع بدقة ورسم علاقة شفافة وواضحة بين المتغيرين برسم دقيق لدور كل من القطاعين حتى يتسنى تقييم كل متغير ومدى فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن تفسير العلاقة العكسية الغير حادة بين المتغيرين إلى طبيعة المتغيرين وهيكل الاستثمار ككل وطبيعة مصادر تمويله وطرق إدارة الموارد المتاحة، فالإنفاق الحكومي الاستثماري يعتمد اعتمادا شبة كليا على إيرادات الجباية البترولية والتي تخضع إلى تقلبات السوق الدولية، وبالتالي فإن تغير الإنفاق على الاستثمار مرتبط بتقلبات أسعار النفط، أما الاستثمار الخاص فهو قطاع في طور الإنشاء والتطور، حيث أن هيكل الاستثمار الخاص مبني في الغالب على مؤسسات عائلية صغيرة الحجم بالإضافة إلى ضعف رأس المال المستثمر وقلة المؤهلات الفنية والتكنولوجية الداعمة لنموه، ناهيك عن مختلف الميدانية العراقية الميداني التي يعاني منها، بالإضافة إلى غموض وضعف السياسات المسطرة تجاه الاستثمار الخاص بما يكفل لعبه دور فعال في تسريع وتيرة النمو.

خاتمة :

كان الهدف من دراستنا هو تحديد وقياس مدى تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة خلال الفترة 1999-2019، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك استخدام منهج تصحيح الخطأ العشوائي، حيث توصلنا إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي أكبر من تأثير الاستثمار الخاص، وأن تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري رغم تفوقه على الاستثمار الخاص إلا أنه غير فعال، وهذا يرجع إلى طبيعة مشاريع الاستثمار الحكومي ذات النجاعة الطويلة المدى، أما الضعف الشديد لتأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فهو ناتج عن ضعف القدرات التمويلية لهذا القطاع بالإضافة إلى نقص الكفاءة والخبرة اللازمة كما أن توجهات السياسة المنتهجة غير فعالة ويتخللها الكثير من الغموض والارتباك و ضعف تنفيذها من الناحية العملية، واعتمادها بشكل خاطئ في بعض القطاعات الاقتصادية. ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة ما يلي:

✓ جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ذات صيغة خطية غير مستقرة الأمر الذي يدل على التغيرات الناتجة عن عدم استقرار الاقتصاد الجزائري الذي تظهر أثره السلبية واليجابية بوضوح على الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص حيث يرتبط الأول بطبيعة التمويل الناتج عن الإيرادات الجباية البترولية والذي يجعله عرضة لتقلبات المستمرة، أما الاستثمار الخاص فهو مرتبط مدى توفر السيولة ومدى نجاعة السياسات التحفيزية المالية وغيرها حيث شهد الاقتصاد الجزائري ارتباك في إتباع مسار ثابت وفعال تجاه هذا القطاع، ومع ذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي تنطبق عليه نظرية تزايد الإنفاق العام.

✓ يشير إختبار التكامل المشترك لجوهانسن إلى قبول فرضية العدم بوجود علاقة تكامل مشترك ، وبالتالي المتغيرات المفسرة للناتج المحلي الخام ترتبط معه بعلاقة طردية ومعنوية، وهذا يعني أن هيكل الناتج المحلي الخام متكاملًا تمامًا متزامنا مع الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل، وبالتالي وجود حركة مشتركة فيما بينها .

✓ من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة ومن خلال هذه النتيجة تدعم العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.10) إلى أن الناتج المحلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة (t-1) والتي تعادل 10%، أي انه عندما ينحرف الناتج المحلي الخام خلال الفترة القصيرة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 10% من هذا الانحراف في الفترة (t) ، كذلك يمكن القول أن الناتج المحلي الخام يستغرق ما يقارب 10 سنوات للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد أي صدمة تطرأ على النموذج نتيجة تغير الاتفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص، وبينت النتائج على أن هناك تأثير لكل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص والوضعية الاقتصادية للبلد على الناتج المحلي الخام.

✓ لقد أكدت الإختبارات التشخيصية على جودة النموذج المستخدم وبالتالي اعتماده في تقدير آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- 01- دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع الطبعة العربية، عمان- الاردن، 2009.
- 02- سالم قاسم النعيمي، الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. القاهرة- مصر، 2005.
- 03- عبد المجيد عبد المطلب. السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.
- 04- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2009.
- 05- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع. عمان- الاردن، 2011.
- 06- محمد الجوهري (2009)، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة-، ادار الفكر الجامعي، لاسكندرية- مصر، 2009.
- 07- محمد صبري بن أونج (2000)، الخصخصة-تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء التشريع الاسلامي، دار النقاش، الاردن، 2000.
- 08- مروان شموط (2008)، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة-مصر، 2008.
- 09- محمد العبد الله وآخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط-مركز الوحدة العربية، الجزائر، 2005.

- 10- بن.داودية وهيبية. (2022). التحول الهيكلي الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18/العدد 28 .
- 11- محمد فوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة غرداية-، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2010.
- 12- تنهينان، يسلي. (2021). أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية للفترة (2000-2020). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 17/العدد 137, 27
- 13- وليد عبد الحميد عايب. الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي. مكتبة حسين العصرية-الطبعة الاولى. بيروت. لبنان: (2010).
- 14- صديق محمد عفيفي. تنظيم الدولة وإدارة الاقتصاد القومي. مكتبة عين شمس. الطبعة السادسة، مصر: (2003).
- 15- [9] حامد عبد المجيد. دراز - المرسي السيد حجازي.. مبادئ الاقتصاد العام. الدار الجامعية، الاسكندرية. مصر: (1998).
- ¹⁴- Régis bourbonnais, Econométrie, DUNOD-Paris, 2004.

الملحق رقم (01): تطور الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

ANNE	PIB	DIG	INVP	ANNE	PIB	DIG	INVP
1990	2,8007E+12	4,7695E+10	1,1249E+11	2006	4,4025E+12	1,6121E+12	8,9736E+11
1991	2,7671E+12	5,8293E+10	2,0848E+11	2007	4,5522E+12	1,6259E+12	6,6875E+11
1992	2,8169E+12	1,4398E+11	1,7578E+11	2008	4,6614E+12	1,594E+12	1,0365E+12
1993	2,7577E+12	1,8518E+11	1,5075E+11	2009	4,736E+12	1,646E+12	1,3179E+12
1994	2,7329E+12	2,3588E+11	2,3198E+11	2010	4,9065E+12	1,812E+12	1,1047E+12
1995	2,8367E+12	2,9687E+11	3,3606E+11	2011	5,0488E+12	2,0836E+12	6,355E+11
1996	2,953E+12	3,0157E+11	3,4277E+11	2012	5,2205E+12	2,4639E+12	7,5147E+11
1997	2,9855E+12	2,7348E+11	3,7397E+11	2013	5,3666E+12	2,7911E+12	8,5128E+11
1998	3,1378E+12	2,4998E+11	5,2395E+11	2014	5,5706E+12	2,9827E+12	9,0972E+11
1999	3,2382E+12	1,87E+11	6,73E+11	2015	5,7767E+12	3,0009E+12	9,5343E+11
2000	3,3613E+12	3,3172E+11	5,6998E+11	2016	5,9615E+12	2,8825E+12	8,8303E+11
2001	3,4621E+12	3,4163E+11	7,429E+11	2017	6,039E+12	2,9073E+12	8,6126E+11
2002	3,656E+12	4,2215E+11	8,701E+11	2018	6,1236E+12	2,83E+12	7,9034E+11
2003	3,9192E+12	7,088E+11	7,2497E+11	2019	6,1726E+12	2,74E+12	7,1699E+11
2004	4,0877E+12	5,253E+11	1,1611E+12	2020	5,8577E+12		
2005	4,3289E+12	8,2874E+11	1,0648E+12	2021	6,0831E+12		

Source:

- ONS. publication comptes économiques-2000-2014.n 709. Alger.et les comptes économiques en volume .2000-2014.n 710. Alger.
- ONS. Les comptes économiques de 2011 à 2016 .n 709
- Banque Mondiale. Indicateurs du développement mondial.1960-2019
- Banque d'Alger. annexe. tableaux statistiques 2011. 2017.
- Lois de finances 1990-2017
- Banque Mondiale. Indicateurs du développement mondial.16-09-2022